المستخلـــص

تتشكل القواعد العرفية نتيجة تواتر وتكرار وانتظام ممارسات الدول مع اعتقادها بكون تلك الممارسات ملزمة بمثابة قانون، إذ تنقسم ممارسات الدول إلى ممارسات داخلية وأخرى دولية.

واذا ما تعلق الموضوع بالحروب والحد من اثارها وحماية الضحايا المدنيين فيها، فإنَّ العرف ساهم وبشكل كبير في تكون القواعد الأساسية لها، إذ أسهمت ممارسات الدول الداخلية والدولية في تكوين قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، وهنا العرف لا يكتسب أهميته من كونه قاعدة قانونية ملزمة، بل لكونه نتاج أمم تعاضدت وتآزرت جيلاً بعد جيل حتى استقرت في ضمير المجتمعات المتمدنة، فهي إرث تاريخي لحركة المجتمعات، والأعراف الدولية الانسانية هي في الحقيقة انتصار لقيم الانسانية دون أنْ تلتفت إلى أي مكاسب سياسية او مادية، وأنْ رجوع المجتمعات لها في اكثر الظواهر التي ابتليت بها البشرية (الحرب) يمثل تضامناً دولياً حول تلك القيم وترسيخها في ممارسات الدول في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

اضحى كل من مبدأ(التمييز) و(التناسب في الهجوم) و(الضرورة العسكرية) اهم المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني العرفي، تفرع منها العديد من القواعد التي تضبط الوسائل والأساليب المتبعة في إدارة النزاعات المسلحة وكذلك قواعد حماية المدنيين والاعيان المدنية في النزاعات المسلحة، ولكون تلك المبادئ عرفيه التكوين فإنَّ الزام الدول بها لم ينظر إلى طبيعة النزاع سواء كان دوليا ام غير دولي، إذ تسري احكامها في كلا النزاعين بل حتى في النزاعات الداخلية التي تنشب في إقليم الدول.

واجهت اعراف القانون الدولي الإنساني العديد من صور التمرد والانتهاك سواء في النزاعات الدولية، او في النزاعات الداخلية، إذ تشير الدراسات إلى أنَّ عدد النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية بلغت حتى العام ٢٠٠٣ ما يقارب ٢٥٠ نزاعاً مسلحاً والعدد في ازدياد حتى الساعة.

تلك الارقام تكشف القصور في نظام الردع الذي اتخذه المجتمع الدولي إزاء الانتهاكات التي تمارس بحق القانون الدولي الإنساني.

إنَّ كون القواعد القانونية عرفية المصدر لا يعصمها من الانتهاكات او الاخلال بها، ما وجه الجهود الدولية تحت وطأة تلك الانتهاكات إلى عقد الاتفاقيات والمؤتمرات وتأسيس المنظمات المعنية بتدوين ومراقبة وتطبيق القانون الدولي الإنساني وعدم الاخلال به و تكوين نظام قضائي دولي جنائي يعمل على محاكمة

منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني، ورغم التفاوت في النتائج التي خرجت بها تلك الجهود من حيث اثرها في تكوين قواعد دولية عرفية انسانية، الا انها فتحت عصراً جديداً في هذا المجال يتناسب والتطور الحاصل في وسائل وأساليب الحروب.

إنَّ ممارسات الدول ذو اثر بالغ في تكوين قواعد القانون الإنساني العرفي، الا انها ورغم كثافتها تفتقر إلى الوضوح لكون البعض من قواعدها غير مدون ما يجعلها عرضة للانتهاكات، ما يكشف أنْ تقنينها على مستوى المعاهدات الدولية ثنائية كانت ام متعددة او توطينها في التشريعات الداخلية للدول يعمل على استقرارها بشكل جلي وواضح دون أنْ يخالطها اللبس ودون أنْ تتذرع الدول بغموضها عند انتهاكها.